إختلالات البنية الفكرية للدولة وأثرها على الأمن المجتمعي العراقي

أ.م.د. رنا مولود شاكر

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية

جامعة بغداد

rana.mawlood@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

أن بناء الدولة يعد من أهم الظواهر السياسية والأجتماعية التي تمكن الجماعات من تأسيسها بعد المرور بالكثير من التجارب الفكرية والسياسية للأدارات غير المتوازنة والتي تمكنت من التكيف والتطور لتصل لدرجة الأستقامة والأستقرار لينتج عنها شكل الدولة الناجحة، بمعنى أن تطورها أرتبط أولا وأخرا بتطور مجتمعها وعبر تراكم خبراته وتطوير أفكاره وأمكانيته أستطاع تدريجيا من تقويمها وأخضاعها لسلطة القانون والأدارة العقلانية، وصولا للحكم الرشيد الذي منح حقوقهم وحرياتهم وعزز من حمايتها، أما في العراق فأن هذا الأمر لم يتحقق مما أدى لأستمرار أزمة البنية الفكرية المعاصرة لبناء الدولة، بسبب عدم قدرة المجتمع على التطور والتحرر من موروثه التقليدي سواء التاريخي أو السياسي وحتى الديني، ومعنى ذلك أن العقل السياسي العراقي لم يستطع أمتلاك قدرات فاعلة لأنتاج رؤى وتصورات فلسفية لتأسيس دولته، وعجزه هذا أدى لضعف إمكانياته الفكرية والسياسية لإيجاد آليات تحفيزية تدفع العقل الجمعي بشكل طوعي للتحرر من ذلك الموروث، ولتغيير هذا الواقع يجب تحرير العقل الفردي والجمعي من ثقل تليده عبر إيجاد صيغة مشتركة للتواصل والتفاعل لخلق قيم فكرية متناغمة تسهم بتجاوز أي عائق سياسي وإجتماعي وتدعم عملية إقامة دولة المؤسسات والقانون بشكل دائم .

الكلمات المفاتيحية: دولة العراق، إدارة عقلانية، الحكم الرشيد، البنية الفكرية، التنظيم القانوني

The imbalances in the state's intellectual structure and its impact on Iraqi societal security

Asst. Prof. Dr. Rana Mawlood Shakir

Center for Strategic and International Studies

University of Baghdad

Abstract:

State-building is one of the most important political and social phenomena that groups can establish after going through many intellectual and political experiences of unbalanced administrations that were able to adapt and develop to

reach a degree of rectitude and stability, resulting in the form of a successful state, meaning that its development was linked first and last to the development of its society, and through the accumulation of its experiences and the development of its ideas and capabilities, it was gradually able to correct it and subject it to the authority of law and rational administration, arriving at good governance that granted their rights and freedoms and strengthened their protection. As for Iraq, this matter was not achieved, which led to the continuation of the crisis of the contemporary intellectual structure of state-building, due to the inability of society to develop and liberate itself from its traditional heritage, whether historical, political, or even religious. This means that the Iraqi political mind was unable to possess effective capabilities to produce philosophical visions and perceptions to establish its state, and this inability led to the weakness of its intellectual and political capabilities to find motivational mechanisms that voluntarily push the collective mind to liberate itself from that heritage. To change this reality, the individual and collective mind must be liberated from the burden of its age by finding a common formula for communication and interaction to create Harmonious intellectual values that contribute to overcoming any political or social obstacles and support the process of establishing a state of institutions and law on a permanent basis.

Keywords: State of Iraq, rational administration, good governance, intellectual structure, legal organization

المقدمة:

أتسمت البيئة السياسية العراقية بضعف وتذبذب البعد الفكري الخالص لبناء الدولة، إذ لايوجد لدى العقل العراقي رؤية فلسفية خاصة به لتحديد متطلبات بناء دولة العراق المعاصر، ولم يتمكن من تحديد ووضع أدوات تنفيذ ذلك البناء بالشكل الذي يتوافق مع واقع بيئتها الإجتماعية لأستيعاب التعدد والتنوع الذي تمتاز به في مختلف توجهاتها، لذلك كل سلطة حاكمة تبنت توجهات فكرية وأيديولوجية مستعارة من بيئات خارجية، وسعت الى تنفيذها بعيدا عن الرؤية العقلانية الرشيدة لإدارة الدولة وشؤونها، لهذا كانت نتائجها أما مشوهة أو ضعيفة التأثير على تحقيق أي تغيير فعلي على أرض الواقع، أو تمكنت من حصد بعض الأنجازات الجزئية والمحدودة المدى بسبب ظهور معوقات مختلفة إرتبطت بعدم توائمها مع طبيعة البيئة العراقية، مما أضرت كثيرا في دعم عملية بناء الدولة بشكل طبيعي، كما أن غالبية السلطات الحاكمة ما قبل التغيير السياسي العام 2003 لم تمتلك شرعية الحكم على أساس نظرية التعاقد الأجتماعي بين الحاكم والمحكوم والتي تعد أهم ركن في فلسفة بناء الدولة وإستقرارها.

لأن النظام الملكي قد تأسس وفرض على شعبه بدعم الأستعمار الأنكليزي لحماية مصالحه في المنطقة، والنظام الجمهوري تأسس نتيجة سلسلة من الثورات والأنقلابات العسكرية والتي تبنت خطاب القوة والحكم بالحديد والدم، وعلى الرغم أن النظام السياسي الجديد بعد عملية التغيير والقضاء على الحكم الدكتاتوري تبنى الديمقراطية وعَدها آلية لآتمام العقد بين السلطة الحاكمة والمحكومين، إلا أنها فقدت توازنها السياسي بعدما إستولت المحاصصة الحزبية والفئوية على التنظيم المؤسساتي لتنشق الوحدة الوطنية ويحل الأنتماء والولاء للهوية الفرعية محلها، ونتيجة لهذه الأسباب لم يتحقق بناء دولة العراق لأنه لم يمتلك يوما مقومات السلطة القانونية المؤسساتية، التي والمتصفة بالرؤية العقلانية لإدارة شؤون الحكم والذي يتميز بالجودة والفاعلية والذي يدعم عملية تطور وإستقرار الدولة.

أهمية البحث: تعد مسألة معالجة الخلل البنيوي للدولة ركيزة أساسية لتحقيق الأستقرار السياسي والمجتمعي بالعراق، وللوصول لذلك يتطلب غرس ثقافة مدنية لدى العقل الجمعي لتمكين كل الفاعلين بالبيئة السياسية من توظيف قدراتهم بأسلوب عقلاني متوازن لبناء علاقة تفاعلية بين الشعب والسلطة لضمان نجاح العملية الديمقراطية شكلاً ومضموناً.

إشكالية البحث: أن المجتمع العراقي بنخبه السياسية ومواطنيه لم يمتلك مقومات الثقافة الديمقراطية أو يسعى لتطويرها كجزء من تفكيره وسلوكه، بسبب هيمنة الموروث التقليدي السالب بتفاعله مع نظام الحكم، ما أدى لضعف الوعي السياسي وعجزه لتغيير وتقويم بنيته القانونية والسياسية لضمان إستدامة أمن الدولة والمجتمع.

فرضية البحث: أن عملية إستمرار إختلال البنى الفكرية أدى لفتور وعي العقل السياسي وعدم إدراكه لماهية بناء الدولة وأهميتها، مما أنعكس سلبا على عملية دعم وإرساء بنائها وتطورها وعجز عن خلق شعور وطني مشترك يجمع العراقيين تحت مظلة هوية جامعة.

تم تقسيم هذا البحث على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين سايكولوجيا العقل الجمعي وضعف البنى الفكرية للدولة

المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية لبناء دولة القانون والمؤسسات بالعراق

المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين سايكولوجيا العقل الجمعي

وضعف البنى الفكرية للدولة

أن ظاهرة هيمنة العقل الجمعي على العقل الفردي، تعد جزء من الموروث الفكري والثقافي للمجتمع العراقي على أختلاف تعدده وتنوعه، وعلى الرغم من كل المتغيرات التي طرأت على المجتمع بعد عملية التحول السياسي العام (2003) ألا أن أفراده لايمتلكون القدرة على النقد أو الرفض لسطوة العقل الجمعي مهما بلغ مستوى تعليمهم وثقافتهم، وذلك بسبب طبيعة نشأتهم وتربيتهم منذ الطفولة والتي كرست فكرة الخضوع والأنقياد لمن يملك السلطة، والأخير يمثل الشخص المؤهل لأتخاذ القرارات وتنظيم حياة الآخر دون نقاش، وهنا تم تصوير ذلك الشخص أنه الأكثر حكمة ودقة وأتزان فأصبح له حق تقرير مصير ومستقبل كل من يخضع لسلطته، هذا التصور نجده ماثلاً أمامنا من أصغر دائرة للمجتمع وتبدأ من الأسرة الصغيرة متمثلة (بالأب) ووتستمر بالتسلسل لتصل الى (رئيس العشيرة) و(رجل الدين) وصولا الى الحاكم (رئيس الدولة)، وهذا الأرتباط الشديد بالعقل الجماعاتي والخضوع له يضم سلسلة مترابطة من الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد، وحتى المشاعر التي تتشكل منها رمزيات مؤثرة في نفس ووجدان المجتمع وتمثل أمتداد لتراثهم الشعبي والثقافي والذي تكون عبر تاريخهم الأنساني الطويل، وهذه التركيبة مجتمعة تشكل عامل مؤثر على طبيعة تفكير وسلوك أفراد المجتمع، وتحدد طبيعة خياراته الفكرية وإنتماءاته الأجتماعية وتوجهاته الأيديولوجية أو السياسية، ولمعرفة طبيعة العلاقة الجدلية ما بين فكر وسلوك هذا العقل وتأثيره على غياب حالة التوازن للبنية الفكرية للدولة وفق الآتي:

أولاً: سلطة العقل الجمعي وإنعكاسها على منظومة الوعي السياسي

أن الدراسات السلوكية تشير أن قدرة التأثير التي يمتلكها العقل الجمعي يمتلك القدرة للتأثير على العقل الفردي قد تصل أحياناً لدرجة الهيمنة والتحكم في قراراته وتحديد مصيره في المستقبل، ويعرفه الفيسلوف الأنكليزي ألفريد نورث بأنه "سلطة خفية أعتبارية وسائدة تهيمن وتتحكم بطريقة تفكير وسلوك أفراد المجتمع وبشكل لا شعوري في أغلب الأحيان، وهذا ما يجعله يتحكم بمسيرة المجتمع التاريخية والحضارية والتطورية طبقاً لطبيعة وعيه الفكري والثقافي"[1]، ومعنى ذلك ان العقل الجمعي كلما أمتلك قدر عالي من الفكر والثقافة المتنورة كلما أنعكس تأثيره بشكل إيجابي على واقع المجتمع والعكس صحيح، وهناك من يعرفه أنه يمثل "ظاهرة نفسية تفرض وجودها على أفراد مجتمعها وتدفعهم لتبني توجهات فكرية وسلوكية في حالة

[1]Garriy Shteynberg& Jacob B. Hirsh, Theory of Collective Mind, Yale University, 2023, p23-29

الفوضى أو الأزمات أو الحروب، وجميعها تظهر قوة وتأثير العقل الجمعي على العقل الفردي الذي يفقد قدرته على التفكير بشكل واضح وأن تقاطع أو تعارض معه"[2]، لكنه يخضع لسلطته لأعتقاده أنه يمتلك القدرة على وضع الحلول أو امتلاكه لأدوات تسهم في تغيير الأمور بما يضمن الأمن والأستقرار وحماية المصالح، وتعد نظرية العقل الجمعي للمفكر وعالم الأجتماع السياسي أميل دوركهايم، من أهم النظريات التي قدمت تصوراً شاملاً حول طبيعة هذه الظاهرة ومدى عمق تأثيرها في المجتمع، والذي يختلف تبعا للبيئة الفكرية والثقافية لكل مجتمع، وكلما سعى العقل الجمعي لتوحيد توجهات ومصالح الأفراد ضمن منظومة تفاعلية ومشتركة، ستكون سلطته داعمة وتسهم في تحفيزه على التطور والأبداع وأظهار أفضل الجوانب لديه وهنا يصبح تأثيره إيجابي، أما إذ ركز على فرض توجهاته على أفراد مجتمعه وأهتم بتحقيق البعض من مصالحهم، وفق رؤيته وضمن نطاق صلاحياته سيسهم في خلق حالة من التجزئة وتشظي العلاقات وأنتشار حالة عدم الثقة بالآخر، عندها ستكون سلطة العقل الجمعي سلطة قهرية وذات تأثير سلبي وتشكل عاملاً لأنتشار الجهل والتخلف الفكري والحضاري، **ووضع دوركهايم ثلاثة أشكال رئيسة للعقل الجمعي لتوضيح نظريته عن تأثير العقل الجمعي وكالآتي:**

1- العقل الفاعل: ويقصد به وجود وعي فكري عقلاني ناضج على مستوى العقل الفردي والجمعي، مما "يتمكن كلاهما من خلق علاقة تفاعلية وبلورة وعي مشترك يسهم في دعم الحاجات والمصالح الفردية والجماعاتية، بمعنى أن يدرك طبيعة التمييز بين الموقف الفردي الخاص والرؤية الجماعاتية وتوحيد كلاهما في منظومة قانونية وسياسية تعبر عن تطلعات الجميع وبشكل يتانسب مع حقوقهم وحرياتهم العامة"[1].

2- العقل المنفعل: ويقصد به ضعف أو غياب حالة الوعي الفكري على المستوى الفردي والجمعي، وهنا تظهر "حالة من الأنقسام بين أفراد المجتمع وتدفعهم لتبني توجهات وسلوكيات لاعقلانية، إذ تسيطر عليها أنفعالات نفسية ووجدانية وتتميز بالانقسام أو التعدد"[2]، بمعنى وجود بعض من العقول الفردية ترفض الأنصياع او الخضوع للعقل الجمعي لعدم الثقة بتوجهاته وقدراته على قيادة المجتمع، ونتيجة لذلك تعبر عن رفضها لهم بشكل أنفعالي قد يصل أحيانا لدرجة المواجهة، وبالمقابل تظهر مجموعة أخرى تؤيد وجود العقل الجمعي لأنه يتناسب مع توجهاته وتصوراته فيشكلوا حلقة دعم له، وبالمقابل تتعامل مع أولئك الرافضين بشكل أنفعالي أيضا كونهم تجاوزا على مكانة وهيبة العقل الجمعي، كونه يمثل أمتداد

[2]Lukasz Mlynczyk, Creating A Collective Identity in The Digital Age, University of Zielona Gora, 2020, p34-37

[1] Garriy Shteynberg& Jacob B. Hirsh, op- cit, p43-46

[2] Greg Power, Inside The Political Mind, Puplisher Routledge Group, 2024,p89-91

لموروثهم الفكري والتاريخي والثقافي، وهذا الواقع سينعكس سلبا على طبيعة المنظومة القانونية والسياسية للبنية الفكرية للدولة، لتولد بشكل مشوه وغير متوازن مما يقود لأستمرار حالة عدم الأستقرار.

3- العقل الكامن: ويقصد به خضوع العقل الفردي على أختلاف مستوى وعيه وتفكيره وتعليمه للعقل الجمعي، لأنه" نشأ وتربى على سياسية الترويض والأنقياد للعقل الجمعي بغض النظر عن طبيعة توجهاته وسلوكياته سواء كانت صائبة أم خاطئة، ويطلق على هذا الشكل تسمية (إذعان القطيع) والذي يتميز بالانقياد التام والأنحياز السريع لكل قرارات وتوجهات العقل الجمعي"[1]، هذا الواقع يؤدي لخلق كيان إجتماعي هش قائم على أنقاض هيمنة العقل الجمعي الذي يدعم الجهل والتخلف وينشر الخوف كأحد أبرز القيود لعدم تحرير العقل الفردي من سلطته وترسيخ أستمرار وجوده في أعلى هرم السلطة مما ينعكس سلباً على منظومة الوعي السياسي للمجتمع وتجعل من بناء الدولة واقعاً يعيش أزمات سياسية مستمرة.

وبناءاً على ما تقدم نجد أن العقل الجمعي الأيجابي يظهر تأثيره ودوره بشكل واضح في ظل المجتمعات التي تمتلك حصة كبيرة من العقل الفاعل، والأخير هو الذي يدفعه على ممارسة سلطته بشكل عقلاني ومتوازن وينتج عنه سلسلة من القوانين والقيادات الأدارية الفاعلة لوضع أسس البنية الفكرية للدولة وتقدم ماهو صالح لمجتمعها، أما العقل الجمعي السلبي يظهر تأثيره ودوره في ظل المجتمعات التي تمتلك الحصة الأكبر من العقول المنفعلة والكامنة، وكلاهما يحفزان العقل الجمعي للهيمنة والسيطرة بشكل يبتعد تماما عن تحقيق الصالح العام للمجتمع مما يجعل تلك المجتمعات تدور في فلك مستمر من المشكلات والأزمات والحروب على مختلف المستويات، وهذا التحليل يقترب كثيرا من الواقع السياسي العراقي إذ نجد أن العقل الجماعتي وبسبب عدم قدرته على التحرر من تفكيره الكامن والمنفعل نتيجة لموروث تاريخه السياسي الطويل غير العقلاني أو المتزن، وهذا الأمر أنعكست آثاره سلبياً على منظومة الوعي السياسي للمجتمع الذي لم يتمكن من إمتلاك القدرة ليتحول لعقل فاعل ويسهم في بناء الدولة بشكل متكامل كما المجتمعات العقلانية الأخرى .

ثانيا: محددات بناء الدولة في العراق

أن العقل الجمعي في العراق ينقسم لثلاث سلطات هي (السلطة العشائرية والسلطة الدينية والسلطة السياسية)، وهذا الثالوث يشكل منظومة الدعم لأستمرار للهيمنة الجماعاتية على المجتمع وتحديد توجهاته وخياراته وفق التصورات التي يجدها تتوافق مع طبيعة سلطته، لاسيما أن العقل الفاعل

[1]Lukasz Mlynczyk, op- cit, 62-63

(الأكاديمي والمثقف والعالم) ضمن المنظومة الأجتماعية وبفعل الأحداث التي طرأت بعد التغيير السياسي، فضلا عن تراكمات أحداث التاريخ السياسي والتي أسهمت في "تهميش دوره ومحاربته من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم العراق، وقادت تدريجياً لغرس الخوف فيه وأدت لأضعاف وجوده وتأثيره في المجتمع، مما ضاعف ذلك من وجود العقل المنفعل والكامن وأنتشاره سريعاً بين أفراد المجتمع"[1]، الأمر الذي أستغله ذلك الثالوث لصالحه لتكريس وجوده وتوسيع هيمنته لأبعد الحدود.

أن عجز العقل الفاعل العراقي عن أتخاذ موقف حازم لتقويم سلطة العقل الجمعي، ونقله من جانبه السلبي للأيجابي، وفقدان قدرته في التعبير عن رأيه الرشيد وبقاء صداها ضمن الدوائر الضيقة للمجتمع، وعدم أمكانية تحديد مؤشرات القرارات الخاطئة لتوجهات العقل الجمعي لأنحيازه في كثير من الأحيان لأحد أراء تلك السلطات، أسهمت بشكل مباشر في ضياع حالة التوازن والتماسك المجتمعي وضاعفت من السلطة القهرية للعقل الجمعي، نتيجة "لضعف الوعي للعقل الفردي وأستمرار تقبل خضوعه لسلطة ذلك الثالوث من دون أن يدرك أنه تم الأستحواذ على طبيعة تفكيره وسلوكه وتوجيهها نحو خيارات وأنتماءات بعيدة عن رغباته وطموحاته"[2]، ويمكن أن نبين أبرز محددات بناء دولة المؤسسات والقانون بالعراق بالآتي:

1- على مستوى البنية القانونية: أن القانون العراقي فقد الكثير من ميزاته وقوته وهيبته بعد عملية التغيير السياسي العام 2003، بسبب هيمنة العقل الجمعي على طبيعة نطاقه وصلاحياته وحتى كيفية تطبيقه، وعلى الرغم من التعديلات القانونية التي تم أجريت منذ عقدين مضت ونتج عنها إقرار العديد من التشريعات القانونية الجديدة لتكون متواءمة مع عملية التغيير السياسي وبشكل يتوافق مع حاجات ومتطلبات المجتمع، لكن نرى أن أغلب هذه القوانين قد تم تعطيلها أو مخالفتها تحت سلطة العرف القبلي والعشائري، ويمكن تلمس ذلك أن أغلب تلك القوانين المشرعة لايسري مفعولها وتأثيرها ضمن "المناطق الجغرافية التي تخضع لسلطة العشائر أو رجال الدين، وفي حال حدوث مشكلة ما هم من يحددون طبيعة الجزاء الذي يفرض على الأخرين سواء معنوياً أو مادياً وأن كانوا غير مذنبين وفق القانون لكن وفق سلطتهم هم مذنبون ومدينون لها وفق قراراتهم العرفية"[1].

[1] ينظر:صلاح العرباوي، عقلنة الحكم البرلماني، دار التعارف للنشر، بيروت، 2020، ص133-136 وللمزيد يراجع علاء عبد الحسن السيلاوي، تجربة العدالة الأنتقالية في العراق: المفهوم و معوقات التطبيق, بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, جامعة الكوفة, العدد33, المجلد2017، 72-81

[2]Soren Scholvin, The Failure of Nation Building Iraq, Puplsher By; Kapur Surya Foundation, 2017, p25-28

[1] ينظر:صلاح العرباوي، عقلنة الحكم البرلماني، مصدر سبق ذكره، ص142-145

ومن شواهد تلك الهيمنة وتأثيرها على تشريع القوانين هو صدور قانون العفو العام لسنة 2024 والذي صوت البرلمان العراقي عليه، وعلى الرغم أن المضمون الشكلي له يوحي أنه يسعى لتحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء ومعالجة أزمة إجتماعية لإحلال التعايش والتماسك المجتمعي، لكن نجد أن تشريعه يكشف لنا عن مدى تأثير العقل الجمعي على البنية القانونية للدولة، لأن الكثير من بنوده ستجعل مرتكبي الإعمال الإجرامية بمختلف أشكالها الخفيفية والمتوسطة والشديدة، خارج أسوار الأحكام القضائية التي صدرت بحقهم بعد إثباتها، ووضع فقرة إعادة المحاكمة لهم تحت مسمى الضغط عليهم بالإكراه للحصول على إعترافهم لما أرتكبوه، وإن كانت تشمل فئة قليلة من المدانين، إلا أنها تشكل سابقة خطيرة لأن ذلك يضع السلطة القضائية وقراراتها محل شك وعدم ثقة وأيضا يحد من نطاق قوتها وهيبتها مما يدفع أفراد المجتمع الشعور ضمناً أن رمزية السيادة للعرف القبلي والعشائري وليس للنظام القانوني، ومن هذا المنطلق نكتشف أن البنية القانونية في العراق بعد العام (2003) قد خضعت بشكل مباشر لهيمنة ونفوذ العقل الجمعي بسلطاته الثلاث، وهو ما أسهم في ضعف قوة القانون وأزدواجية تطبيقه وهشاشة أستقلالية القضاء، وبدل أن يفرض القانون سطوته وقوته كونه يمثل الأداة الأعلى لضبط سلوك المجتمع وتنظيمه بما يخدم الصالح العام، تحول بفعل خضوعه للعقل الجمعي الى أداة تعبر عن مصالح ذلك الثالوث وأهدافه وتوجهاته.

2- على مستوى البنية السياسية: أن عملية البناء السياسي في العراق أخذت منعطفات حرجة بسبب عدم الأستقرار الأمني الذي رافق عملية التحول السياسي منذ العام (2003)، مما منح سلطة العقل الجمعي القدرة على فرض صفة الألزام والقدسية والقهر كل حسب موقعه وتأثيره، وحققت ذلك عبر توظيف مخرجات أي أزمة يمر بها المجتمع لصالحه وأستغلال حالة ضعف الوعي والأدراك السياسي للمجتمع لتنفيذ أجنداته، وبشكل يتناسب مع مكتسابته السياسية والحزبية، لهذا نشأت البنية السياسية بشكل مشوه ويفتقر في كثير من مفاصله للبناء العقلاني والتخطيط الأستراتيجي، لأن طبيعة البنية السياسية التقليدية لم تتغير عما سبقها الأ في الشكل أما التطبيق فهو يشببها بالتفاصيل ذاتها وأهمها أن "عملية البناء كانت من الأعلى الى الأسفل، وهذا الأمر يعني الغاء وتهميش لكل عقل فردي يمتلك قدرات ومهارات تسهم في تطويره، وتعمل على تأسيس عقل جمعي أيجابي يفكر بوعي ويسعى للأرتقاء به لبناء مستقبل أفضل"[1]، ومن أهم الأدوات التي إستخدمها العقل الجمعي السلبي ليحافظ على الأستمرار بهيمنته إسهامه بمضاعفة حدة الانقسام الاجتماعي والسياسي، وكرست من حالة "الاقصاء والتهميش لتشمل حتى القوى والنخب الاجتماعية الفاعلة لتتحول لأحد أوجه أزمة البنية الفكرية لبناء دولة مدنية

[1]Soren Scholvin, op- cit, 52-55

وطنية مؤسساتية مستقرة، وأسهمت في تعميق الفجوة بين المجتمع العراقي لتصبح الهويات الفرعية والولاء والأنتماء إليها أقوى من الهوية الوطنية"[2].

ونجد أن حالة عدم الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكومين من أسباب لجوء العقل الفردي والجمعي للثقة بولاءه وإنتماءه لهويته الفرعية لكونها تمثل إمتداد لأصله ووجوده الفكري والتاريخي، ومعنى ذلك أن الهوية الوطنية هي مجرد إمتداد للسلطة القائمة وليست تعبر عن رمزية وكينونة أرض الدولة التي ولد وعاش بها، وهذا يكشف لنا أن المجتمع العراقي على إختلاف مشاربه يفتقد للثقافة والوعي السياسي والذي يشكل عائقا فكريا وثقافيا لأستكمال متطلبات بناء الدولة، كما نجد أن التفكير الجماعتي السلبي ساعد "بنشر أراء وأفكار على مستوى الوعي الجمعي وهي تعبر عن كينونته ذات الرؤية الضيقة لما يجب أن تكون عليه إدارة الحكم ومن يتولى السلطة، مما أدى لنشر ثقافة سياسية على درجة عالية من الجهل الفكري والسياسي"[3]، نتج عنها ولادة أزمات ومشكلات سياسية مستمرة لدفع العقل الفردي الى التشبث بسلطة العقل الجمعي والأنقياد له بشكل إرادي وخضوعه له بشكل طوعي لشعوره اللاواعي بقدرته على أنتشالهم من كل أزمة، ليتحول العقل الجمعي لأشبه ما يكون بالمخلص السياسي الذي يمتلك هيبة عشائرية وقدسية دينية، وتلك الرهبة الفردية والجماعاتية لتلك الهيبة هي من أضرت بالصالح العام للعراقيين وأيضا شكلت أحد أهم محددات بناء الدولة العراقية.

المبحث الثاني: الرؤية المستقبلية لبناء دولة القانون والمؤسسات بالعراق

أن عملية التغيير السياسي الذي حدث بعد العام (2003) وإعلان العراق تبني النظام الديمقراطي وإعتماد الفصل ما بين السلطات، لكن وبعد مرور عقدين من الزمن لم يتم تجاوز المعوقات الفكرية والأدارية لبناء وإدارة الدولة ومؤسساتها، والتي نجدها لا تتمتع بأي نوع من التعبير السياسي الحر ولا الأستقلالية وتتميز إداراتها بعدم إمتلاكها للتفكير المتوازن بإتخاذ القرارات، لكونها تخضع لضغوطات القوى والأحزاب السياسية المؤثرة على النظام بشكل عام، لذلك هي تدفع القائميين على إدارة تلك المؤسسات بإتجاه خدمة مصالحها لا خدمة الصالح العام، وظلت تلك المؤسسات تعاني من ضعف واضح في "بنيتها الفكرية لأنها تفتقر للتنظيم الفاعل وتعاني من الأنشقاق والصراع ما بين الأختصاص الوظيفي لبنيتها المؤسساتية

[2] ينظر: فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية وإحتجاجتهم الجمعية، سلسلة دراسات فكرية، دار الرافدين، الكوفة، 2019، ص46-51 وللمزيد يراجع ابتسام حاتم علوان, بين اشكالية الهوية والأنتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية, بحث منشور في مجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, 2017, 35-36

[3] ينظر: فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية وإحتجاجتهم الجمعية، مصدر سبق ذكره، ص55-60، وللمزيد يراجع: علاء عبد الحسن السيلاوي، تجربة العدالة الأنتقالية في العراق: المفهوم و معوقات التطبيق, مصدر سبق ذكره، ص85-89

وطبيعة صلاحياتها التنفيذية والتشريعية والقضائية، وهذا الواقع لايمت بأي شكل من الأشكال لفلسفة الحرية ومبدأ فصل السلطات الذي يعد جزء لايتجزأ من النظام الديمقراطي الذي عدته أساس لنظام الحكم القائم"[1]،

ونتيجة لهذه المعطيات نجد أن المنفعة العامة للدولة وتحقيقها قد ذابت بشكل مباشر لصالح تعدد وتنوع المصالح الخاصة وهو ما جعل مؤسساتنا وإدارتها تعود مرة أخرى لتخضع للسلطة التقليدية لا سلطة القانون لكن تحت غطاء ديمقراطي الشكل ومشوه الفعل والعمل، لذا نجد من الضروري أن تضع النخب الإجتماعية والسياسية الوطنية رؤية مستقبلية تعمل على إعادة النظر فيما يتعلق بفكرة ومفهوم بناء الدولة من جديد لتحديد مكامن الضعف والمعوقات التي تحول من دون ذلك، والسعي نحو إيجاد صيغة مشتركة للتواصل والتفاعل مع العقل الجمعي ودفعها للخروج من أفق تفكيرها الضيق وأنتمائها الفرعي ورغبتها الطموحة في فرض هيمنتها على الجميع، عندها ستتغير رؤيتها الفكرية وتتبنى التفكير التشاركي برؤية وطنية جامعة لتأسيس دولة القانون والمؤسسات، ولتحقيق ذلك سيتطلب الأمر إعتماد مجموعة من الآليات الفاعلة والتي ستمثل إستراتيجية متكاملة لمعالجة إختلالات البنية الفكرية لبناء الدولة ووفق الآتي:

أولا: تعزيز الإدارة العقلانية الرشيدة للسلطة

يشير البعض من المختصين بالشأن السياسي أن الفشل في نجاح الديمقراطية كنظام للحكم الصالح والرشيد بالعراق، يرجع لعدم مواءمته لخصوصية بيئته الإجتماعية والسياسية، لكن حقيقة الفشل يعود بسبب عدم أمتلاك العقل العراقي لثقافة وسلوك ديمقراطي، وتفشي هذا الأمر يرتبط بشكل وثيق بحالة الجمود الفكري والعقائدي للكثير من النخب السياسية العراقية، إذ ماتزال تدير الحكم "بعقلية ونهج السلطة الأستبدادية أو الشمولية لكن من نافذة ديمقراطية، وتجد أنها يجب أن تكون المسيطر الأول والأخير على رأي ومصالح ومقدرات المجتمع، وأن أستخدمت القوة بمختلف أشكالها لتفرض إرادتها على الكل"[1]، والأستمرار بهذا النهج أدى لتفاقم حالة التضييق على حقوق وحريات الأفراد تحت ذريعة حماية المصلحة الوطنية وسيادة الدولة، ليسهم تدريجياً في فقدانها لكل رصيد أكتسبته بعد عملية التغيير السياسي لرضا وقبول المجتمع بها وبإدارتها الحاكمة، مما عزز من حالة عدم التجانس بين الحاكم والمحكومين ونشر رغبة عامة للتشكيك والنقد الشديد الدائم للسلطة والنخبة السياسية وكل ما يتعلق بقراراتها.

[1] ينظر:ياسر غالب أحمد، فهم السياسية والنخبة السياسية، أزمة الدولة ومشكلة الممارسة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014، ص 3-5 وللمزيد يراجع علاء عبد الحسن السيلاوي، تجربة العدالة الأنتقالية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص88-89

[1] ينظر: زيد عدنان محسن و أمير مالك مليوخ,مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذجا، بحث منشور في, مجلة قضايا سياسية, جامعة النهرين, العدد48-49، 2017، ص125-127

لهذا من الضروري جدا أن يكون الخطاب والسلوك العقلاني جزء أساس من صور التفاعل مابين النخب السياسية والقائمين على إدارة السلطة وبين أفراد المجتمع، لاسيما أن غيابه يعد أحد أسباب أزمة البنية الفكرية لبناء الدولة، وتبني إرادة عقلانية متوازنة على مستوى التواصل مع المحكومين وإعتماده بشكل رئيس في عملية صنع وإتخاذ القرار سيسهم تدريجياً بتجاوز كل "الأخطاء التي رافقت عملية إدارة الحكم في السابقة، مما يساعد على تحجيم التشوهات البنيوية الفكرية التي إنعكست بشكل مباشر على النظام السياسي الأتحادي، مما يقود نحو رفع مستوى نضوجها وتكاملها ليعزز من تماسك البنية السياسية للدولة ويدعم إستقرارها المستدام"[1]، ونجد أن مسألة ترسيخ الحكم الرشيد المتوازن لايستمد وجوده فقط من وجود إرادة عقلانية منفتحة فقط، وإنما يتطلب غرس ثقافة وقيم التفكير الديمقراطي في فكر وسلوك العقل الفردي والجمعي، وبأنتشارها ستصبح جزء من التكوين الفكري والسلوكي لكليهما، سيتمكن النظام السياسي من تحقيق أعلى درجات النجاح للحكم الرشيد والصالح بعد أن يحظى بالرضا والقبول لتوجهات حكمه، عندها يتم الوصول الى الأستقرار المنشود بمختلف أوجهه.

ثانيا: إرساء مبدأ المواطنة لتغيير النظرة نحو مفهوم الأختلاف والوحدة

أن من مؤشرات نجاح نظام الحكم يتمثل بقدرته على أرساء ثقافة المواطنة المنفتحة كجزء من الثقافة العامة للمجتمع، وهي إمتداد لجذور إنتمائهم للوطن براوبط وطنية مشتركة تتجاوز حدود رسمتها الهويات الفرعية القائمة على اساس الانتماء المذهبي او العرقي لمكونات الشعب، والحكومات المتعاقبة بعد التغيير السياسي على الرغم من جميع الخطط والبرامج التي وضعتها لإدارة ملف التعدد والتوع بالعراق، لكنها لم تستطع تحقيق نتائج ملموسة " لتذبذب البيئة السياسية بفعل الصراعات المستمرة بين القوى الفاعلة بالحكم، وأصبح التنافر والأختلاف مع الأخر السمة الطبيعية والأتجاه نحو الأنتماء والولاء للهويات الفرعية أقوى بكثير من الوحدة الوطنية والتعايش المشترك مما أدى للتشظي المجتمعي لضعف ثقافة المواطنة والأنتماء لهوية جامعة"[2]، وغياب الروح الثقافية للمواطنة في فكر وسلوك المجتمع والقائمين على إدارة الحكم من الأسباب المباشرة لأستمرار أزمة البنية الفكرية للدولة، لذلك يجب على الجهات التشريعية والتنفيذية أن تضع ضمن سلم أولوياتها وضع برامج لتعميم تلك الثقافة، وغياب وجودها مؤشر خطير لعدم القدرة على بناء دولة قوية

(1) ينظر:ياسر غالب أحمد، فهم السياسية والنخبة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص7-10 وللمزيد يراجع أحمد فاضل جاسم، عدم االستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية, بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية,الجامعة المستنصرية, العدد25، 2014، ص57-59

(2) ينظر: حميدة عبد الحسين محمد, الأندماج الوطني ودورة في بناء الدولة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية, بحث منشور في: مجلة أورك للعوم الأنسانية,جامعة المثنى, العدد2, مجلد12، 2019، ص166-168 للمزيد يراجع يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح, العدالة الأنتقالية والمصالحة الوطنية: قراءة ثقافوية أنثروبولوجيا, بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم االجتماعية,جامعة واسط, العدد 21, 2016، ص83-86

ولمعالجة هذه اللإشكالية يجب وضع خطة إستراتيجية تركز على ثلاثة أمور رئيسة، وهي "التربية على المواطنة كجزء أساس لمناهج التعليم، نشر ثقافة التنوع وتقبل الأخر وإحترام الأختلاف في الرأي طالما يفضي نحو التطور، وضع ضمانات تشريعية لممارسة المواطنة بمنظورها السليم وهنا ستتعزز قيمها ومبادئها وتتحول لركيزة من ركائز بيئته الثقافية والإجتماعية"[1]، ونجد أن توجه الحكومة نحو دعم تلك الإستراتيجية سيكرس في وعي أفراد المجتمع أهميتها ويكشف لهم عن دورها الفاعل لتحقيق الوحدة والتلاحم وينعكس إيجابياً على بناء الدولة وإستقرارها.

ثالثا: تفعيل مبدأ المشاركة السياسية الفعالة في صنع وإتخاذ القرار

أن مسألة المشاركة السياسية للشعب لصنع وإتخاذ القرار في العراق لم ترى النور حتى يومنا هذا على الرغم من تبنيه لنظام الحكم الديمقراطي، ونجد أن القوى الحزبية والقائمين على إدارة السلطة التنفيذية وحتى نواب البرلمان ممثلي الشعب، لم يتخذوا أي إجراء قانوني أو سياسي لتفعيل هذا الحق، والمشاركة الوحيدة التي أخذت إهتمامهم هي توجههم للأنتخابات والتي تم تصويرها لهم أنها تعد أحد أوجه مشاركتهم بالعملية السياسية لإتخاذ القرارات لتنظيم شؤون حياتهم في المستقبل، وغالبية الحكومات السابقة لما بعد العام 2005 غضت النظر عن ممارسة هذا الحق وعدته ليس من صلاحية أي مواطن لأنه لايمتلك مؤهلات الثقافة والإدارة السياسية، ويعد هذا الأمر "مخالفة لشرعية الحكم القائمة على أساس العقد الإجتماعي بين الحاكم والمحكومين لكونهم هم من يمنح القبول والرضا له ليتولى شؤونهم وفق متطلباتهم عبر تقديم أرائهم وأفكارهم حول كيفية تنظيم وإدارة حياتهم ومن يتولى السلطة يحولها لنتائج واقعية لهم"[2].

أن عملية الأشتراك بإتخاذ القرار للمواطنين لاتمثل منحة يقدمها لهم نظام الحكم بقدر ما انها تشكل اهم ركن من أركان فلسفة بناء الدولة وإستدامة إستقرارها، ومن هذا المنطلق من المهم جدا تفعيل هذا المبدأ وبشكل فعال لا شكلي عبر إعادة صياغة تشريعات قانونية تتيح ذلك وتعمل على الغاء أي معوقات تحييد من ممارسة ذلك الحق، كما أن إهتمام ومساهمة صناع القرار بزيادة حجم المشاركة الشعبية لإدارة الشؤون العامة، لن يمثل فقط إحترام وصيانة حقوقهم الدستورية وإنما سيكون ضرورة وطنية باعتبارهم يشكلون الأساس الفاعل في "بناء الدولة وتطويرها ومساهمتهم في العمل السياسي والأشتراك بصنع القرارات عبر توظيف وإستثمار قدراتهم ومهاراتهم بمختلف جوانب الشأن العام سيساعد برفع كفاءة وجودة القائمين على

[1] ينظر: زيد عدنان محسن و أمير مالك مليوخ,مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذجا، مصدر سبق ذكره، ص وللمزيد يراجع مثنى فائق مرعي, مسار المصالحة الوطنية في العراق: المتطلبات والتحديات, بحث منشور في: مجلة النهرين للدراسات الأستراتيجية, جامعة النهرين, العدد16، 2018، ص 35-36

[2] ينظر: حميدة عبد الحسين محمد, الأندماج الوطني ودورة في بناء الدولة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية، مصدر سبق ذكره،ص170-171 وللمزيد يراجع ياسين البكري وهالة كريم,التنشئة الأجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق، دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد، ط1، 2013، ص 33-38

إدارة الحكم ونجاح عمليات الإصلاح والتحديث السياسي والتنمية"[1]، ورفع مستوى التعاون والتشارك الشعبي سيسهم تذويب المشكلات والعقبات التي تعيق بناء وتقدم الدولة العراقية.

الخـاتـمـة:

أن تحقيق الأمن المجتمعي والأستقرار السياسي في العراق مرتبط بحل إشكالية إختلال البنى الفكرية لبناء الدولة بشـكل وثيق، وللحفاظ على بنية النظام يتطلب توفير بيئة سـياسـية مجتمعية قائمة على التعايش والتعاون والتوافق من أجل المصلحة العامة، وطالما حالة الصراع مستمرة ما بين القوى والإحزاب السياسية الفاعلة في عملية صـنع القرار وإدارة شـؤون الحكم، فأن ذلك سـيزيد من عمق فجوة الثقة وضـعف التآزر ليس على مستوى العلاقة بين الأطراف المعنية بالعمل السـياسـي وأنما على مستوى العلاقة بين السلطة القائمة والشـعب، وبسـبب متلازمة الخلاف والنزاع ما بين تلك القوى منذ عملية التغيير السـياسـي العام 2003، أتجه البعض منهم الى ربط حالة الفشل بإمكانية نجاح الديمقراطية كنظام للحكم الصالح والرشيد، يرجع لعدم مواءمته لخصوصية البيئة العراقية سياسياً وأجتماعياً.

لكن حقيقة الأمر ترجع لغياب المقدرة على أمتلاك العقل العراقي لثقافة وسـلوك ديمقراطي، ومتى ما ترسخت تلك الثقافة على مستوى العقل الفردي والجماعاتي سيتمكن من تحقيق أعلى درجات النجاح للحكم وفق الصـيغة التي أقرها الدسـتور العراقي العام 2005، ويمكننا القول أن أسـتمرار وجود سـلطة الثالوث للعقل الجمعي بشكلها السلبي– النفعي لن يستطيع العقل السياسي حل أزمة تلك الأختلالات في الوقت القريب، لاسـيما أنها تمثل أحد الأسـباب لأنتشـار الفسـاد وزعزعة أمن المجتمع، لأعتمادها على ترويج التخدير السياسـي وتزييف الوعي الشـعبي لضـمان أستمرار وجودها في أعلى هرم السلطة، وللخروج من هذه الأزمة والعمل على تطوير البنية الفكرية للدولة يجب تحرير سـلطة العقل الجماعية، لتكون أكثر فاعلية وتأثير إيجابي ومعززة لعلاقة متبادلة ومتضـامنة ومتكاملة بين رؤية العقل الفردي وإرادة العقل الجمعي، وهنا سـيتاح لجميع المسـتويات النخبوية والقاعدية حق ممارسـة الديمقراطية ومبادئها وقواعدها وبشـكل متزامن ومتكافئ، ويعد ذلك الخطوة الأولى نحو معالجة الإختلال البنيوي الذي عانت منه الدولة طويلاً، كما أنه تدريجياً سيقود الى إستكمال متطلبات عملية بناء الحكم الصالح كإطار تنمو وتزدهر فيه الحقوق والحريات المدنية والسياسية والعدالة الإجتماعية لما يتميز به من احتوائه على مبادئ وأسس كفيلة بتحقيق الهدف المنشود.

[1] ينظر: ياسين البكري و هالة كريم,التنشئة الأجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق،ى مصدر سبق ذكره، ص48-52 وللمزيد يراجع مثنى فائق مرعي, مسار المصالحة الوطنية في العراق: المتطلبات والتحديات, مصدر سبق ذكره، ص 71-72

التوصيات:

1- ضرور تحرر العقل الفردي من حالة أستحواذ وهيمنة العقل الجمعي عليه، عبر التخلص من مشاعر الخوف المسيطرة على تفكيره ليتمكن من تطوير مهاراته وقدراته لنقد التوجهات السلبية للعقل الجمعي وتوعيته بمخاطرها وأنعكاساتها المستقبلية على أمن وسلامة المجتمع، بإستخدام قنوات الحوار والنقاش البناء بدلا من الأستمرار في حالة الخضوع والطاعة العمياء.

2- على العقل الفردي والجمعي أعتماد آلية للتفكير خارج الصندوق، بمعنى الألتزام بالموروث التقليدي الأيجابي الفاعل لكينونته الفكرية والنفسية، وبالمقابل يتفاعل مع الأفكار والثقافات الوافدة والتي تتواءم أو تقترب مع طبيعة ذلك الموروث، طالما أنها تخدم عملية البناء الفكري والقانوني والسياسي بشكل يضمن الحقوق والحريات وفق مبدأ العدالة والمساواة.

3- التركيز على تنمية وتطوير ثقافة المواطنة لرفع مستوى الوعي السياسي الشعبي، ومسألة ضعفه من أهم معوقات بناء الدولة، وكلما أرتفعت درجة وعيه سيشعر أنه مواطن حر ويمتلك حق الأختيار والمشاركة بإرادة مستقلة وإدراك عقلاني، وهنا سيستوعب التجربة الديمقراطية العراقية ويدعم أدواتها ويتبنى توجهاتها ليتجاوز تدريجيا معوقات تطويره التي فرضها موروثه الفكري والتاريخي.

4- دعم توجهات القوى والنخب العراقية الساعية لألغاء آليات إدارة النظام السياسي وفق نظام المحاصصة والتوافق السياسي، وكلا مخرجاتهما تمثلان المعضلة الجوهرية لأزمة البنية الفكرية لبناء الدولة، وبسببهما تنامى التفكير الطائفي والقومي وشوهت عملية التحول الديمقراطي وهددت إمكانية الحفاظ على إستقرار العراق، مما أدى لتعطيل أي مجهود مشترك لإقامة وتحقيق مشروع سياسي وطني مبني على أساس العدالة والمساواة والحرية.

5- إيجاد إرادة سياسية وعقلانية توظف جهودها لتفعيل سيادة القانون الذي يعد أحد أهم مقومات بناء الدولة المدنية المؤسساتية، سيتحرر النظام السياسي من السلطة التقليدية ذات الغطاء الديمقراطي وهيمنتها، ونقله لسيادة سلطة االقانون، والأسهام بتقويم مسار الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة إخراجها من أفق تفكيرها الضيق وأنتمائها الفرعي لتتجه بها نحو التفكير الشامل والمتكامل برؤية فكرية وطنية جامعة.

6- العمل على توظيف القدرات والأمكانيات الفكرية والسياسية لأقامة مجتمع مدني حقيقي، بمعنى غرس ثقافة مدنية في عمق تفكير المجتمع العراقي عن طريق عقلنة الأعراف والتقاليد، وتحريرها من قيد

الموروث الفكري والتاريخي ذي التوجهات السلبية، والحفاظ على الإيجابية منها لأنها تمثل جزأ لايتجزأ من الهوية المجتمعية الأصـــيلة، ومتى ما تحقق ذلك ســـيؤدي لنمو وتطور الثقافة المدنية التوازنة والمعتدلة، والتي ستسـهم في تطوير الوعي السـياسـي للأفراد وقدراتهم للمشـاركة الفعلية في إدارة أمورهم السـياسـية والأجتماعية والأقتصـــادية، ليصـــبح المجتمع بكل أطيافه هو اللاعب والمؤثر وليس التابع الأعمى في مجمل العملية السـياسـية، مما ينعكس كل ذلك لصـالح نجاح وأسـتقرار نظام الحكم بعيداً عن الصـور المشوه له وهنا سيتحقق الأستقرار الأمن المستدام للمجتمع.

المـراجـع والـمصـادر :

اللغة العربية:

1- ابتسـام حاتم علوان, بين اشـكالية الهوية والأنتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية, بحث منشـور في مجلة السياسية والدولية, الجامعة المستنصرية, 2017.

2- أحمد فاضـل جاسم، عدم االستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسـة تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية, بحث منشور في: مجلة السياسية والدولية,الجامعة المستنصرية, العدد25، 2014.

3- حميدة عبد الحسين محمد, الأندماج الوطني ودورة في بناء الدولة في العراق دراسة في الجغرافية السياسية, بحث منشور في: مجلة أورك للعوم الأنسانية,جامعة المثنى, العدد2, مجلد12، 2019.

4- زيد عدنان محسن و أمير مالك مليوخ,مقومات ومعوقات فاعلية النظام السياسي العراق بعد عام 2005 أنموذجا، بحث منشور في, مجلة قضايا سياسية, جامعة النهرين, العدد48-49، 2017.

5- صلاح العرباوي، عقلنة الحكم البرلماني، دار التعارف للنشر، بيروت، 2020.

6- علاء عبد الحسن السيلاوي، تجربة العدالة الأنتقالية في العراق: المفهوم و معوقات التطبيق, بحث منشور في مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية, جامعة الكوفة, العدد33, المجلد2017.

7- فارس كمال نظمي، المحرمون في العراق هويتهم الوطنية وإحتجاجتهم الجمعية، سلسلة دراسات فكرية، دار الرافدين، الكوفة، 2019.

8- مثنى فائق مرعي, مسار المصالحة الوطنية في العراق: المتطلبات والتحديات, بحث منشور في: مجلة النهرين للدراسات الأستراتيجية, جامعة النهرين, العدد16، 2018.

9- ياسر غالب أحمد، فهم السياسية والنخبة السياسية، أزمة الدولة ومشكلة الممارسة، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2014.

10- يوســـف عناد زامل وزينب محمد صـــالح, العدالة الأنتقالية والمصـــالحة الوطنية: قراءة ثقافوية أنثروبولوجيا, بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم االجتماعية,جامعة واسط, العدد 21, 2016.

English:

1- Garriy Shteynberg& Jacob B. Hirsh, Theory of Collective Mind, Yale University, 2023.

2- Greg Power, Inside The Political Mind, Puplisher Routledge Group, 2024.

3- Lukasz Mlynczyk, Creating A Collective Identity in The Digital Age, University of Zielona Gora, 2020.

4- Soren Scholvin, The Failure of Nation Building Iraq, Puplsher By; Kapur Surya Foundation, 2017